سمحنا لاهالي كفر برعم بالعودة لانهم موارنة ، ولن نسمح لكم لانكم مسلمون »*.

ويتضح من مراجعة الموقف الاسرائيلي تجاه هذه القضية بالذات ان المسألة ليست مسألة أمن فحسب بل هناك مقتضيات الاستيطان اليهودي التي تتخذ من « الامن » ذريعة لاغتصاب مناطق عربية مقصودة وطرد سكانها . ويقدر صبري جريس الاراضي التي تمت مصادرتها تحت ذريعة المقتضيات العسكرية أو غيرها بمليون دونم**. على ان الاعتراف بالدوافع الاستيطانية والاقتصادية يجب أن لا ينسينا مطلقا أن الاعتبارات العسكرية والامنية تفوق كل اعتبار آخر عند العدو ، بل لقد دلت تجربة ربع القرن الاخير ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تظل لها اليد العليا في تقرير وتنفيذ اية سياسة متعلقة بالعرب والاراضي العربية واذا كان النظام السياسي الاسرائيلي يسمح لقوى سياسية بمزاحمة المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بالشؤون الاسرائيلية فان الشؤون العربية بقيت حتى الآن وبشكل تام بيد السلطة العسكرية وقادة المناطق المحتلة أو الحكم العسكري بوجه خاص .

ومغزى هذا الكلام بالنسبة لما تحاول أن تصل اليه هذه الدراسة هو ان اية سياسة للتهدئة يمكن أن يتبعها المحتل الاسرائيلي في المناطق المحتلة لا يمكن أن تكون فعالة على المدى البعيد لانها تتصادم أصلا مع اعتبارات الامن العسكري للعدو ومقتضيات مطامحه التوسعية .

ثانيا : وفي المجال الاقتصادي ، وعلى الرغم من اعتراضات محلية كثيرة ، تعمل اسرائيل على الحاق اقتصاد الضفة الغربية بمصالح الاقتصاد الاستعماري الاسرائيلي واستيعاب القوة العاملة العربية بأرخص الاثمان ، ذلك ان المجتمع الاسرائيلي كغيره من المجتمعات المتقدمة صناعيا يحتاج الى طبقة عاملة رخيصة تساعده على انتاج سلع رخيصة يمكن أن تدخل سوق المنافسة الدولية . وتتطلع اسرائيل بوجه خاص الى غزو الاسواق في بلدان آسيا وافريقيا مستفيدة من قربها الجغرافي من معظم هذه البلدان وكذلك من معرفتها لطبيعة الانتاج المرغوب نفسيا في بلدان آسيا وافريقيا .

وقد وجدت بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧ فرصة مؤاتية لتنفيذ مرحلة جديدة من مراحل توسعها الاقتصادي فأخذت تزيد من الطاقة الانتاجية لمصانعها التي صممت أصلا لتلبية حاجات التوسع الاقتصادي والتي لم تكن تعمل بكامل طاقتها الانتاجية في المراحل السابقة . وقد استغل الرأسمال الصهيوني فرصة وجود آلاف العمال المتعطلين في الاراضي المحتلة وعمد الى تشغيلهم في المصانع بأجور منخفضة جدا بالنسبة لمستوى معيشة العامل الاسرائيلي ، ومرتفعة جدا بالنسبة لمستوى المعيشة في المجتمعات العربية المحتلة***.ومن هنا يسمع المرء كثيرا عن ارتفاع اجور العمال العرب من أبناء الضفة الغربية الذين يعملون في المصانع الاسرائيلية ، ويسمع أكثر عن انتشار نوع من أنواع الرخاء الاقتصادي هناك ، ويتوهم الكثيرون ان هذه الحالة دائمة ويعتبرونها مؤشرا مظلما بالنسبة لمستقبل القضية العربية .

ومن الاسف ان حالة اليأس التي تخيم على مجتمعنا تيسر الانتشار لمثل هذه الافكار التي تتنافى مع الواقع الموضوعي للمجتمع الصهيوني الرأسمالي في الاراضي المحتلة . وحتى

---

* انظر : درويش ، محمود : لا دولة صهيونية بدون طرد العرب ومصادرة اراضيهم ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٣ ، حيث ورد هذا النص ونصوص اخرى مشابهة تمثل الموقف الاسرائيلي المشار اليه .

** جريس ، صبري ، **العرب في اسرائيل** ، الجزء الاول ، ص ١٦٤ — ١٦٧ .

*** الرقم الرسمي لعدد العمال العرب من المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل هو ٥٣٠٠٠ . انظر نشرة م. د. ف. ، ١٩٧٢/١٢/١٦ . وتشير الصحف الاسرائيلية عادة الى وجود اعداد اخرى من العمال الذين يعملون بصورة غير قانونية .